AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.27 2025, pp. 1-21

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية عدد: خاص المجلد: ٢٧ تموز ٢٠٢٥

Received:1/5/2025 Accepted: 3/6/2025 Published: 6/5/2025

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

The Role of Financial Organizations in Achieving Confidentiality

Prof. Sanaa Mohammed Sakhon
College of Law / University of Nahrain
sanaa@nahrainuniv.edu.iq

Abstract*:*
This study aims to shed light on the importance of financial legislation in enhancing family security, as a fundamental pillar of societal stability. It examines how financial laws—such as taxation and fee regulations, social security provisions, housing support, and wage and salary laws—contribute to protecting families from economic fluctuations and challenging living conditions. The study further illustrates how such legislation ensures a fair distribution of resources, provides safety nets for low-income households, and reduces social disparities, thereby fostering financial and psychological stability within the family. The study concludes that the effectiveness of these legislations requires continuous updates and consideration of economic and social changes, in order to achieve integration between financial and social security for families.

Keywords*:* Financial Legislation, Family Security, Decent Living, Oversight

دور التشريعات المالية في تحقيق الأمن الاسري

أ.د سناء محمد سدخان
كليه الحقوق / جامعة النهرين
sanaa@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التشريعات المالية في تعزيز الأمن الأسري، باعتباره ركيزة أساسية لاستقرار المجتمع. فهي تبحث في كيف تُسهم القوانين المالية، مثل قوانين الضرائب والرسوم ، والضمان الاجتماعي، ودعم الإسكان، وقوانين الرواتب والأجور في حماية الأسرة من التقلبات الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة. كما توضح كيف تضمن هذه التشريعات توزيعًا عادلًا للموارد، وتوفر شبكات أمان للأسر ذات الدخل المحدود، وتُقلل من التفاوت الاجتماعي، مما يُسهم في تحقيق استقرار مالي ونفسي داخل الأسرة. وتخلص الدراسة إلى أن فعالية هذه التشريعات تتطلب تحديثًا مستمرًا، ومراعاة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق التكامل بين الأمن المالي والاجتماعي للاسرة .

الكلمات المفتاحية : التشريعات المالية، الامن الاسري، العيش الكريم ، الرقابة

المقدمة :

يشكل الأمن الاسري أحد اهم التحديات التي تواجه الدولة وكذلك من واجباتها المهمة تجاه الافراد، ولذلك سعت الدولة ومن خلال مؤسساتها المختلفة ومنذ نشأتها وتكوينها الى تحقيق الأمن الاسري وبكافة اشكاله وصوره ومظاهره. وقد ارتبط مفهوم الأمن الاسري بمفاهيم أخرى كالنظام السياسي والاستقرار الأمني في البلد، بل انه اصبح محركاً لأنشطة الدولة ومؤكداً على اتخاذ القرار، ولطالما كانت الاسرة نواة المجتمع ولا يتصور وجود مجتمع دون ان تكون هناك اسرة، بل ان احدى النظريات التي قبلت في نشأة الدولة وتطورها، ونجد للأمن الاسري مظاهر عدة منها (**الأمن الاجتماعي ،الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي ، الأمن التعليمي ، الأمن تجاه المخاطر**) ولتحقيق الأمن الاسري فأنه يحتاج الى عدة وسائل ، منها تشريعية كتشريع القوانين والأنظمة والتعليمات واخرى تنظيمية لتحقيق الأمن الاسري، لذلك سنبحث هذا الموضوع وفقاً للاتي:-

أولاً/ أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، اذ للأمن الاسري أهمية كبيرة في الدولة والمجتمع ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود تشريعات مالية تتضمن نصوص قانونية تعالج التحديات التي تواجه الأمن الاسري وكيفية تحقيق الأمن الاسري.

ثانياً/ أهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة بالاتي:-

١- بيان اهم التشريعات المالية ذات العلاقة بالأمن الاسري،
٢- إبراز العلاقة بين التشريعات المالية والأمن الاسري.
٣- ابراز أهمية الأمن الاسري للمجتمع (الدولة – الافراد).
٤- إظهار دور الأمن الاسري في استمرار العلاقات الاجتماعية بين الافراد.
٥- ايضاً تهدف الدراسة الى بيان كيفية مراقبة التشريعات المالية التي تحقق الامن الاسري

ثالثاً/ إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة بالاتي:-

١- ما هو الأمن الاسري؟ وما علاقته بالتشريعات المالية؟
٢- هل جاءت التشريعات المالية متكاملة في تحقيق الأمن الاسري؟
٣- ماهي مظاهر القصور التشريعي في التشريعات المالية اتجاه الأمن الاسري؟
٤- ماهي التحديات التي تواجه تنفيذ التشريعات المالية لتحقيق الأمن الاسري؟
٥- هل تحقيق الأمن الاسري له علاقة باستقرار النظام السياسي ؟

رابعاً/ نطاق الدراسة:

سوف يتحدد النطاق الزماني من خلال ارتباطه بتاريخ نفاذية التشريعات المالية، اما النطاق المكاني فسوف يكون في العراق، والنطاق المادي والموضوعي فيكون بحدود التشريعات المالية وعلاقتها بالأمن الاسري.

خامساً/ فرضية الدراسة:

ان الأسس التي يبنى البحث عليها هي:-

١- ان الاسرة عماد المجتمع ولا يمكن ان يتصور وجود مجتمع دون وجود الاسرة.
٢- هناك العديد من الرسائل والمقومات التي يجب تحديدها لتحقيق الأمن الاسري.
٣- تعد التشريعات المالية من وسائل تحقيق الأمن الاسري.
٤- هناك العديد من السلطات في الدولة التي تعتمد على هذه الوسائل في تحقيق الأمن الاسري.

سادساً/ منهج الدراسة:

سوف يتم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال الإشارة للتشريعات المالية وتحليلها وبيان اثرها في تحقيق الأمن الاسري بعد بيان مظاهر الأمن الاسري.

سابعاً/ هيكلية الدراسة:

سوف يتم تناول الموضوع من خلال تقسيمه على مبحثين، سنبين في المبحث الأول التعريف بالتشريعات المالية والأمن الاسري من خلال تقسيمه على مطلبين، الأول يتطرق لتعريف التشريعات المالية والثاني التعريف بالأمن الاسري، والمبحث الثاني سيبحث أثار التشريعات المالية في تحقيق الأمن الاسري، الرقابة على هذه التشريعات ويتم تقسيمه على مطلبين، سنتناول في الأول اثار التشريعات المالية في تحقيق الأمن الاسري والثاني الرقابة على اثر تنفيذ التشريعات المالية في تحقيق لأمن الاسري.

المبحث الاول

التعريف بالتشريعات المالية والأمن الأسري

هناك علاقة وثيقة تربط بين التشريعات المالية والأمن الأسري، فلا يمكن ان يكون هناك أمن أسري للأفراد ولم توجد تشريعات مالية تنظم ايرادات الدولة ونفقاتها والموازنة بينهما، والتي لها علاقة وثيقة بالأمن الأسري، ويعد العراق من البلدان العريقة والتي اهتمت اهتماما كبيرا بالتشريعات المالية من خلال تنظيمها بقوانين وانظمة وتعليمات والتي من شانها ان تحقق الأمن الأسري.

ووفقا لذلك سوف نقوم بتناول هذا الموضوع وفقا للاتي:-

المطلب الاول

مفهوم التشريعات المالية

التشريعات المالية او ما تسمى بالقوانين المالية وهي النصوص القانونية التي تنظم الشؤون المالية للدولة سواء ما يتعلق منه بالسياسة المالية او السياسة النقدية وكل ما يتعلق بالأمور المالية ويتم وضع هذه التشريعات من قبل السلطة التشريعية من خلال تشريعها كقوانين وكذلك ترتبط هذه القوانين بالسلطة التنفيذية بإصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ هذه القوانين كما هو الحال بتعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة السنوي .

وسنبحث مفهوم التشريعات المالية وفقا للاتي:

الفرع الأول/ تعريف التشريعات المالية

الفرع الثاني / ذاتية التشريعات المالية

الفرع الاول

تعريف التشريعات المالية

لكي نتناول تعريف التشريعات المالية سوف نقوم بتقسيم التعريف بالتشريعات المالية الى تعريف تشريعات المالية لغةً واصطلاحاً.

اولا/ تعريف التشريعات المالية لغةً.

التشريع لغةً: يعني قصد شرع، اي وضع قانونا وقواعد وهو خطاب الله تعالى متعلق بالعباد طلباً او تحذيراً او وضعاً[1].

والتشريع لغةً: يعني الابانة والإظهار فيقال شرع ثلاث اذ أظهر الحق وقمع الباطل[2].

وفي التشريع الاسلامي القوانين والفرائض كما سنه الاسلام.

اما المالية لغة تعني، اسم منسوب الى مال مصدر صناعي من مال ويعني دراسة وتدبير الموارد المالية٣ والمال هو جمع اموال وتعني كل ما يملكه الفرد او تملكه الجماعة من متاعاً او عروض تجارة او عقار او وعود او حيوان، وهو اما ان يكون اموال منقولة او غير منقولة ويقال راس المال اي جمع الاموال[3].

ثانيا/ تعريف التشريعات المالية اصطلاحاً

تعرف التشريعات المالية بصورة عامة: بانها مجموعة من القوانين والانظمة والتعليمات التي تتعلق بالشؤون المالية للدولة وحسب الغرض والهدف من كل

١. ابن منظور . لسان العرب . بدون سنة طبع. ج ٣. ص٢١٢.

تشريع من هذه التشريعات كتشريعات الضرائب والرسوم وقانون الموازنة العامة ...الخ [1].

كما تعرف التشريعات المالية بانها القواعد والنصوص القانونية التي تتعلق بالوظيفة المالية التي تمارسها الدولة من اجل تحقيق النفع العام وهناك من عرف التشريعات المالية حسب نوع التشريع التي تنظمه كالتشريع الضريبي او قانون الرسوم او قانون الموازنة العامة للدولة وقانون الادارة المالية، وكلٌ يضع لها تعريف خاص حسب نوع النشاط الذي تنظمه تلك التشريعات[2].

الفرع الثاني/ ذاتية تشريعات المالية

ان للتشريعات المالية خصوصية من حيث أهميتها وخصائصها وتمييزها عن غيرها، ولذلك سوف نتناول هذا الموضوع وفقا للاتي:

اولا/ أهمية تشريعات المالية تجاه الأمن الأسري

ان للتشريعات المالية أهمية قد تختلف عن حقيقة التشريعات الأخرى، وان كانت جميع التشريعات لها أهمية بعدها قواعد عامة تنظم انواع النشاطات المختلفة للأفراد وتظهر أهمية تشريعات المالية من خلال[3]:

١. أهمية المواضيع التي تنظمها والتي تتعلق بالموارد المالية للدولة او المواضيع والمسائل المالية المختلفة.
٢. علاقة التشريعات المالية بمرافق العامة والخاصة اذ لا يمكن تسيير هذه المرافق بدون وجود الاموال والتي تضمن استمرار المرافق العامة بتأدية الخدمات التي تقدمها للأفراد.
٣. أهمية هذه التشريعات بوضع السياسة المالية والسياسة النقدية للدولة وتنفيذها .
٤. أهميتها في تنظيم عملية الانفاق والتحصيل وفقا لأهداف الدولة .
٥. فضلا عن الأهداف التقليدية التي تسعى الى تحقيقها التشريعات المالية أصبح لديها أهداف حديثة تسعى الى تحقيقها الى جانب الأهداف التقليدية، أهمها تحقيق الأمن الأسري للأفراد و الأهداف الاجتماعية والتعليمية والصحية، وبذلك فان للتشريعات المالية أهمية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي والذي يتطلب مواءمة التشريعات المالية الوطنية مع التشريعات الدولية لتحقيق الغاية الاساسية التي تسعى الى تحقيقها تلك التشريعات .

ثانيا/ خصائص التشريعات المالية

ان من أهم خصائص التشريعات المالية هو الاتي [4]:

١. انه تشريعات ذات طبيعة تخصصية.
٢. انه تتعلق بالشؤون المالية للدولة.
٣. انه تشريعات واجبة التنفيذ.
٤. تتميز بعدم رجعيتها للماضي وذلك لتعلقها بالحقوق المكتسبة.
٥. انه تبين المركز المالي للدولة.

٦. قابلة للتعديل والتغيير حسب التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٧. تنطبق عليها الخصائص العامة في التشريع من حيث العمومية والتجريم واللزوم والثبات قابلية التطبيق وغيرها.

ثالثا/ تمييز التشريعات المالية عن غيرها

ان التشريعات المالية قد تتشابه وتختلف مع غيرها من الاصطلاحات الاخرى والتي تتمثل بالاتي:

أولاً: تمييز التشريعات المالية عن التشريعات الاقتصادية

تعرف التشريعات الاقتصادية: بانها مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعمل على تنظيم وتوجيه مباشرة النشاط الاقتصادي العام والخاص، اي سواء كان النشاط الاقتصادي يتم ممارسته من داخل الدولة ومن خلالها وفي نطاقها او خارجه[١] كما هو الحال بالنشاط الاقتصادي الخاص و كما هو الحال بقانون الاستثمار ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار الرقم ١٤ لسنة ٢٠١٠ ، فضلا عن العديد من التشريعات الاقتصادية التي تنظم النشاط الاقتصادي.

وتتشابه كلاً من التشريعات المالية والتشريعات الاقتصادية بان كلاهما تكون ضمن التشريعات وكذلك ان لها علاقة بالأمن الأسري، وكلاهما له أهمية ضرورية في المجتمع، الا انهما يختلفان من حيث اختلاف محل كل منهما، حيث ان التشريعات المالية هي النصوص المتعلقة بالأموال، ومحل التشريعات الاقتصادية النصوص المتعلقة بالاقتصاد القومي والبنى الاقتصادية.

ثانياً: تمييز التشريعات المالية عن التشريعات ذات الطبيعة المالية.

التشريعات ذات الطبيعة المالية هي ليست تشريعات مالية في الأصل، الا انها قد تحتوي في طياتها نصوص ذات طبيعة مالية كما هو الحال بالنصوص المتعلقة بالجزاءات المالية وكذلك الايرادات الخاصة بتلك الجهات او بشأنها من حيث طبيعة التشريع الا انهما يختلفان من حيث الهدف ومن حيث التنظيم[٢].

ثالثاً: تمييز التشريعات المالية عن التشريعات الاجتماعية.

التشريعات الاجتماعية: هي القوانين والتشريعات التي تسعى الى تعزيز الصالح العام من خلال حماية ومساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع مثل التشريعات الخاصة بمساعدة العاطلين عن العمل والضعفاء وذوي الاعاقة وكبار السن .... الخ[٣].

وتتشابه هذه التشريعات مع التشريعات المالية حيث الغاية في تحقيق الأمن الأسري ويختلفان من حيث التنظيم.

المطلب الثاني
مفهوم الأمن الأسري

تعد الاسرة نواة المجتمع والدولة ، وتضمنت معظم القوانين القديمة نصوص توضح الاهتمام بالأسرة كقانون حمورابي وقانون استانا وغي[1] رهما ، والاكثر من ذلك ما اشارت اليه الشرائع السماوية حول الاسرة، وامتد ذلك للقوانين الحديثة ليشمل الاسرة بكافة تفاصيلها وصولا الى ضرورة تحقيق الأمن الأسري وبكافة المجالات الاقتصادية - الاجتماعية – التعليمية - الصحية وغيرها، ولمعرفة الأمن الأسر ي سوف نتناول هذا الموضوع وفقا للاتي:

الفرع الاول
تعريف الأمن الأسري

ان للأمن الأسري تعريفا لغوياً وتعريف اصطلاحياً وسوف نتناوله وفقا للاتي:

أولا: مدلول الامن الاسري لغةً:

يعرف الأمن لغة بانة الاطمئنان من الخوف فيقال اطمئن ولم يخف او ان يسلم الامر مما يخاف او يسلم من الشر، والأمن ضد الخوف[1]

اما تعريف الاسرة لغة فيعني، عائلة اي زوجة الرجل وأولاده وأهل بيته وقيل عشيرة الرجل وأهله بيته، والاسرة تعني: التعدد اي الاشخاص الذين تربطهم رابطة قرابة ونسب ومصاهرة[2]

ثانياً: مدلول الأمن الأسري اصطلاحا :

هناك تعاريف متعددة للأمن الأسري فهناك من عرفه على انه مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة وذلك لحماية حقوق الافراد وحرياتهم[3] وهناك من عرفه بانه الوسائل الوقائية والحماية التي تكفلها الدولة للأسرة لغرض تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك هناك من يعرفه بانه مجموعة القواعد القانونية التي تتعلق بحماية الاسرة واستقرارها، ولابد من القول بان الأمن الأسري تعاريف متعددة فكل ينظر له من زاوية العلم الذي يهتم به، كعلماء الاجتماع و علماء علم النفس و علماء الاقتصاد وعلماء السياسة، ولكن بالنتيجة كلها تصب في مصب واحد وهو تحقيق الأمن الأسري لمبتغاه الواسع الذي يشمل جميع المجالات والذي هو مطلب المجتمع وواجب الدولة وسلطاتها وهيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية[4]

الفرع الثاني
ذاتية الأمن الأسري

سوف نتناول في هذا الفرع أهمية الأمن الأسري وخصائصه وتمييزه عن غيره وفق الاتي:

أولا: أهمية الأمن الأسري

ان للأمن الأسري غاية تسعى الى تحقيقها الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة وتتجلى أهمية الأمن الأسري بالآتي:

١. ان أهمية الأمن الأسري لها علاقة باستقرار النظام السياسي في الدولة فكلما كان هناك أمن أسري ادى ذلك الى استقرار النظام السياسي في الدولة.
٢. الأمن الأسري من شأنه ان يحافظ على الاسرة في المجتمع ويجنبها المخاطر التي تتعرض لها.
٣. ان الأمن الأسري من شأنه ان يواجه التحديات التي تواجه الاسرة ويعمل على تجاوزها.
٤. ان الأمن الأسري يخلق حالة من الترابط والتفاهم بين الاسر و يقلل من النزاعات والصراعات .
٥. ان الأمن الأسري له علاقة بالأمن المجتمعي ذاته اذ انه يوفر الاستقرار كامل للمجتمع وبكافة أشكاله وصوره

ثانيا: خصائص الأمن الأسري

تتمثل خصائص الأمن الأسري بالاتي[١]:

١. انها صفة لصيقة بالأسرة والمجتمع.
٢. لا يمكن تحققه بدون وجود متطلباته.
٣. انها ذات طبيعة تشريعية واجرائية.
٤. انه متطور ومتغير من زمان ومكان ... الخ
٥. نطاقه الاسرة والمجتمع.

ثالثا: تمييز الأمن الأسري عن غيره

يتميز الأمن الأسري بمجموعة من المميزات التي تميزه عن غيرة وتتمثل بالاتي:

١. **تمييز الأمن الأسري عن الأمن القانوني**

ونعني بالأمن القانوني بانه: تكون المراكز القانونية واضحة وفعالة غير معرضة للابتزاز والمفاجئات والغموض او هو مجموعة من المبادئ القانونية التي لابد من الالتزام بها كالعلم والوضوح للقواعد القانونية ووصولها الى علم المخاطبين بها وبما يضمن استقرار المراكز القانونية للأشخاص[٢].

ويتشابه مع الأمن الأسري من حيث الهدف اللذان يسعيان اليه وهو تحقيق الاستقرار القانوني ولكن يختلفان من حيث النطاق.

٢. تمييز الأمن الأسري عن الأمن الاقتصادي

الأمن الاقتصادي يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والبنى التحتية والمشاريع الاقتصادية بمختلف أنواعها ، ويختلف عن الأمن الأسري من حيث ان الأمن الأسري يتعلق بالأسرة في حين ان الأمن الاقتصادي يتعلق باقتصاد الدولة والبنى التحتية لها .

٣. تمييز الأمن الأسري عن الأمن المجتمعي

نعني بالأمن المجتمعي مجموعة من الاجراءات والقواعد التي تسعى الادارة لتحقيقها كتحقيق النظام العام والصحة العامة والسكنية العامة في حين ان الأمن الأسري محدد بنسبة معينة واختصاصات معينة وهي الاسرة.

٤. تمييز الأمن الأسري عن الأمن السياسي

نعني بالأمن السياسي بانه التمتع بالحقوق وضمان تأمين الحماية من التهديد والقمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والتهجير ولجميع المواطنين دون استثناء و اعتبارها حقاً من الحقوق المكتسبة مما يقود الى الاستقرار السياسي للدولة، وتستمد الحكومات منه شرعيتها وهو امتداد لاستقرار المجتمع والقدرة على تقديم الخدمات للإفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية، وهو بذلك يتشابه مع الأمن الأسري اما أوجه الاختلاف فتكون من حيث طبيعة النشاط والادوات التي يتم استخدامها في تحقيق هذا الهدف .

المبحث الثاني
اثار التشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري والرقابة على تنفيذها

ان للتشريعات المالية اثار في تحقيق الأمن الأسري وتتمثل هذه الاثار في الاثار الاقتصادية التي تتعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة وتحسين مستواها المالي والاقتصادي ،كما ان لها اثار اجتماعيه تتعلق بالمستوى الاجتماعي والصحي والتعليمي، ولكي تكون هذه الاثار فعالة وتحقق هذه التشريعات غاياتها الأساسية فلابد من وجود رقابة تضمن اصدار التشريعات تشريع المتعلقة بالأمن الاسري ،وكذلك الرقابة على تنفيذ هذه التشريعات ، ولذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين وكالاتي :-

المطلب الاول
اثار التشريعات المالية في تحقيق الأمن الاسري

ان التشريعات المالية عندما يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية فأنها سوف تحقق اثار اقتصاديه واجتماعيه وصحية وتعليمية واضحة على مستوى الأسرة والافراد والمجتمع والتي تكون واضحة بشكل كبير على الأمن الأسري والتي تمثل غاية المشرع وهدفه، لذلك لابد من التعرف على هذه الاثار من خلال تقسيم المطلب على فرعين ، سنبحث في الفرع الاول الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للتشريعات المالية في الامن الأسري، اما الفرع الثاني فسيكون للأثار الصحية و التعليمية.

الفرع الاول

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتشريعات المالية في الامن الاسري

تتنوع وتتعدد التشريعات المالية مثل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنه ١٩٨٢ المعدل وقانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنه ١٩٥٩ المعدل وقانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل والقوانين المتعلقة بالرسوم وقانون ضريبة العرصات رقم ٢٦ لسنه ١٩٦٢ وقوانين الموازنة العامة والتعليمات الملحقة بها وكذلك قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩المعدل وغيرها من التشريعات المالية المباشرة او النصوص المالية التي جاءت في القوانين العامة والخاصة ولهذه التشريعات اثار في تحقيق الأمن الأسري وسنتناول هذه الاثار وفقا للاتي:

أولا: الاثار الاقتصادية للتشريعات المالية في الامن الاسري

ان من اهم الاثار التي تترتب على اصدار التشريعات المالية وتطبيقها هي الاثار الاقتصادية التي ترتبط بالأمن الأسري ارتباطا وثيقا به بل ان هناك من يجزم بانه لا يتحقق امن أسري ما لم يتحقق الامن الاقتصادي للأسرة وتتمثل هذه الاثار من خلال:

١. **الاثار المتعلقة بمستوى الدخل:** يمثل الدخل الذي يحصل عليه الفرد من المصادر المختلفة متطلبا اساسيا لحياة الأسرة وتوفير المستلزمات التي تحتاج اليها ولذلك اهتمت التشريعات المالية على تنظيم الدخل وتحديده من خلال نصوص هذه التشريعات ،كما هو الحال بقانون الموازنة العامة الذي يتضمن الموازنتين التشغيلية والاستثمارية ،وكذلك نصوص قانون ضريبة الدخل من خلال السماحات الشخصية والاعفاءات والتنزيلات التي تضمنها وبالتالي فأن التشريعات المالية لها أثرا كبيرا في تنظيم الدخل وكيفية الحصول عليه .[١]

٢. **الاثار المتعلقة بالدورة الاقتصادية وتحقيق التنمية:** ان التشريعات المالية في كثير من الاحيان تعمل على المحافظة على الدورات الاقتصادية من خلال اعتماد التشريعات المالية لتحسين الاقتصاد وتطويره كما هو الحال بالقيام بتشريع قانون للقروض لسد النقص الحاصل في قانون الموازنة العامة كما حدث عام ٢٠٢٠ بصدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ والذي جاء لتغطيه العجز بالموازنة العامة للدولة وكذلك قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنه ٢٠٢٢.

٣. **أثر التشريعات المتعلقة بخلق فرص عمل للأفراد:** ان توفير فرص عمل للأفراد يعد من اهم الواجبات التي تقع على الدولة وهو ما اشار اليه دستور جمهوريه العراق لسنه ٢٠٠٥،[٢]ولكنه يحتاج الى تشريعات تنظمه و توفر التخصيصات المالية لغرض توفير فرص عمل للأفراد اذ ان لذلك اثر كبير على الأمن الأسري اذ يؤدي ذلك

الى استقرار الأسرة من خلال عمل افراد الأسرة بمختلف الاعمال التي تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم.

ثانياً: الاثار الاجتماعية للتشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري

الأسرة نواة المجتمع وصلاح المجتمع من صلاحها وكلما كانت الأسرة متماسكة ومتألفة فإن ذلك يؤدي الى استقرار البلاد وتقدمها وتبرز الاثار الاجتماعية للتشريعات المالية في تحقيق الأمن الأسري من خلال الاتي:-

١. **اثار التشريعات المالية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعاشي للأسر:**

يعد العراق من البلدان الغنية بالثروات الطبيعية والثروات غير الطبيعية التي يمكن استغلالها والاستفادة منها في رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال التشريعات التي تتعلق بالرواتب والاجور والمنح والمساعدات المالية وكذلك ما تقوم به الدولة من منح قروض ميسرة لتحسين المستوى المعاشي ، وهذا ما نلاحظه من خلال احصائيات وزاره التخطيط التي تشير الى تحسين المستوى المعاشي وتقليل نسبه الفقر تدريجيا والذي ساهم في تحقيق الامن الاسري[١]

٢. **اثار التشريعات المالية الاجتماعية المتعلقة بالقضاء على البطالة:**

البطالة من المشاكل والظواهر الاجتماعية الخطرة المؤثرة زعزعة الأمن الأسري والتي تؤدي الى الكثير من الانحرافات داخل الأسرة وان تهيئه فرص عمل للأفراد يحتاج الى الكثير في الاحيان الى ايجاد تشريعات مالية ونصوص ذات طبيعة مالية للقضاء على البطالة.

٣. **اثر التشريعات المالية لمنع المخالفات** :

كثيرا ما نجد ان التشريعات المالية تتضمن نصوصا جزائية مالية مختلفة متمثلة بالغرامات المالية له الاثر الكبير للحد من الجرائم ولا سيما بانها اصبحت لها اثار ردع خاصة بعد صدور قانون تعديل الغرامات المالية الواردة في قانون العقوبات والقوانين الخاصة رقم (٦) لسنه ٢٠٠٨ المعدل بقانون تعديل الغرامات رقم (٤) لسنه ٢٠١٩ وكذلك الجزاءات المالية التي وردت في القوانين الجمركية والقوانين الضريبية.

٤. **اثر التشريعات المالية الاجتماعية في منع التفكك الاسري:**

التفكك الاسري من الظواهر السيئة التي يعاني منها المجتمع لما لها من خطورة ، ولذلك تسعى الدولة لمنع التفكك الاسري من خلال تشريعاتها العامة او الخاصة[٢]

الفرع الثاني
الاثار الصحية والتعليمية للتشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري

[٢] - محمد محمود حميدي. اثر إساءة استعمال حرية التعبير عن الرأي عن الامن العام في العراق. دار العلمين للطباعة والنشر. النجف.٢٠١٩. ص١١٨.

تؤثر التشريعات المالية في المستوى الصحي والتعليمي للأسرة وامنها، ولذلك سنبين هذا الموضوع وفقا للاتي:-

أولا: الاثار الصحية للتشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري

ان الواقع الصحي له اهميته الكبيرة وتأثيره على الأمن الأسري ولا سيما في الوقت الحاضر اذ ان هناك صراعا كبير جدا بين التطور العلمي والتكنولوجي من جهة ومواجهة الامراض المتزايدة من جهة اخرى ، اذ ان انتشار الامراض والأوبئة تضع على الدولة مسؤولية مواجهتها بتطوير الواقع الصحي من خلال التشريعات ومنها قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ والذي جاء في الاسباب الموجبة له ضمان جوده الخدمات الصحية وحصول المواطنين عليها في كل مكان من ارض الوطن وفي اي وقت و تقليل الاعباء المالية عن المواطنين والحد من الفقر لتحقيق مبدا التكافل الاجتماعي والعدالة الصحية المنصوص عليها في المادة (٣٠/ اولا وثانيا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ لتعزيز تطبيق قانون الضمان الصحي بشكل سليم وارجاع دوائر الصحة وفصلها عن المحافظات لتتمتع المحافظات بخدمات صحية متساوية اذ يتضمن هذا القانون قيام الافراد بتسديد اشتراكات شهرية مقابل ان يكون علاجه مجانا في المستشفيات الحكومية ، وكذلك ما ورد في قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ المعدل وقانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنه ٢٠٠٩ من فرض جزاءات ماليه لمنع تلوث المياه والبيئة ومنع الامراض والأوبئة للحفاظ على الصحة العامة وتوفير بيئة سليمة للعيش الكريم وهذا مايحقق استقرار الأمن الأسري ، واجراءات الدول في مواجهة جائحة كورونا خير دليل على ذلك .

ثانيا: الاثار التعليمية للتشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري

ان النهوض بالعملية التربوية التعليمية سواء كان ذلك على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي او الجامعي الاولي او الدراسات العليا يتطلب تخصيصات مالية لغرض انشاء المدارس والكليات والجامعات والمراكز البحثية والتعليمية وكلما كان التعليم بمختلف مراحله متطور انعكس ذلك على الأسرة وعلى المجتمع اذ ان البلدان ينعكس تطورها وحضارتها بمقدار علمها وتعليمها ، لذلك نجد ان التشريعات المالية لها علاقة كبيرة جدا من حيث ما يتضمنه قانون الموازنة العامة من تخصيصات مالية لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فضلا عن القوانين والأنظمة والتعليمات مثل النظام البعثات والزمالات والمساعدات المالية رقم (٣) لسنه ٢٠١٨ الذي جاء معدلا لنظام البعثات والمساعدات المالية والزمالات رقم (٤٦) لسنة ١٩٧١ والذي تضمن مساعدات للطلبة الدارسين في الخارج كما ان الدولة تخصص سنويا في موازنتها مبالغ عالية لغرض النهوض بالواقع التعليمي والذي يؤثر كثيرا في تحقيق الأمن الأسري .

المطلب الثاني

الرقابة على اثار التشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري

لا يكفي ان تصدر تشريعات ماليه لها علاقة بالأمن الأسري بل يجب ان توضع هذه التشريعات موضوع التنفيذ وهنا لابد من وجود جهات رقابية تتولى الرقابة على التشريعات المالية التي لها علاقة بالأمن الأسري وكذلك تنفيذ هذه التشريعات والاثار التي تترتب عليها وهذه الرقابة تتنوع ما بين رقابة قضائية ورقابة غير قضائية ولذلك سوف نتناول هذا الموضوع وفقا للاتي:

أولا: رقابة القضاء الدستوري: تتمثل رقابة القضاء الدستوري في العراق بالمحكمة الاتحادية العليا والتي تمارس مهامها واختصاصاتها وفقا كما هو محدد لها بالمادة ٩٣ من دستور جمهورية العراق ومنها الرقابة على دستورية القوانين وتفسير نصوص الدستور ، وكذلك تفسير القوانين العادية بمناسبة تصديها للنظر بالطعن بدستورية قانون او نص قانوني وقد اصدرت المحكمة الاتحادية العديد من القرارات والاحكام التي تتعلق بالتشريعات المالية ومن هذه القرارات الامر الولائي ذي العدد ١٥٣ اتحادية / ٢٠٢٣ والمتضمن ايقاف العمل بتنفيذ عدد من مواد قانون الموازنة العامة للدولة وذلك لحصول طعن بعدم دستوريتها وقرار المحكمة الاتحادية ذي العدد ١٩٠ اتحاديه ٢٠٢٣ والذي الزم مجلس الوزراء بتقديم الحسابات الختامية مع مشروع الموازنة العامة للدولة وذلك حفاظا على المال العام ،فضلا عن العديد من القرارات والاحكام القضائية تتعلق بالتشريعات المالية سواء منها ما يتعلق بالضرائب المفروضة او الرسوم او قانون الموازنة العامة السنوي والتي جميعها لها الاثر الكبير في حياة المجتمع و الأمن الأسري وسبل تحقيقه[1]

ثانيا: رقابة القضاء العادي: يمثل القضاء العادي احدى الضمانات المقررة للأشخاص للحصول على حقوقهم او الدفاع عنها في حالة التعدي عليها سواء كان ذلك من قبل الافراد او من قبل الدولة متمثلة بالإدارة والجهات والهيئات التابعة لها سواء كان ذلك امام المحكمة المدنية او الجزائية اذ اشارت المادة ٢٩ من قانون المرافعات المدني العراقي رقم ٨٣ لسنه ١٩٦٩ المعدل الى ان كافة النزاعات يكون الفصل فيها من قبل المحاكم المدنية (وبكافة طرق الطعن سواء كان شخصا طبيعيا او كان شخصا معنويا الا ما استثني بنص خاص)، ولذلك ان القضاء العادي ممثلا بالمحاكم المدنية وبمختلف مراحلها او المحاكم الجزائية ملاذا للشخاص اتجاه التعدي على حقوقها والذي من شأنه ان يحقق الأمن الأسري واستقراره.

ثالثا: رقابة القضاء الاداري: يعد العراق من بلدان القضاء المزدوج الذي يعني وجود محاكم قضاء اداري متخصصة بالنظر بصحة القرارات التي تصدرها دوائر الدولة والقطاع العام بنص المادة رابعا من قانون مجلس الدولة رقم ٧١ لسنه ٢٠١٧ بتخصص محكمه القضاء الاداري بالفصل في صحة الاوامر والقرارات الإدارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها بناء على طلب من ذي مصلحة معلومة وحالة وممكنة ومع ذلك فان فالمصلحة المحتملة تكفي ان كان هناك ما يدعو الى التحقق من الحاق الضرر بذوي الشأن وبذلك فان الافراد والاشخاص المعنوية الخاصة الطعن بالقرارات سواء كانت فردية ام تنظيمية الصادرة عن دوائر الدولة ونلاحظ بان محكمه

القضاء الاداري قد اصدرت عبر تاريخها الكثير من القرارات التي تتعلق بالتشريعات المالية المتعلقة بحقوق الافراد والتي تحقق الامن الاسري[1].

الفرع الثاني
الرقابة غير القضائية على أثر التشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري

هناك جهات اخرى تمارس الرقابة على اثار التشريعات المالية في تحقيق الأمن الأسري وتتمثل بالرقابة السياسية والرقابة الإدارية ورقابة الهيئات المستقلة ، وسوف نتناول هذه الانواع من الرقابة بشيء من الاختصار وذلك لسعتها ولكون ان كل نوع من انواع الرقابة اعلاه تدخل فيه انواع وتفاصيل لأنواع اخرى من هذه الرقابة وسوف نبين هذه الانواع من خلال الاتي:

أولا: الرقابة السياسية: وتتنوع لتشمل الرقابة البرلمانية وهي الرقابة التي يمارسها البرلمان من خلال ممارسته دوره الرقابي على اعمال السلطة التنفيذية التي تتعلق بالتشريعات المالية واليات تنفيذها واثرها في تحقيق الأمن الأسري وهو لا يقتصر على الرقابة فقط والتي يمارسها من خلال وسائل والادوات التي وردت في الدستور كحق السؤال والاستجواب وطرح موضوع للمناقشة وسحب الثقة ، فضلا عن التحقيق البرلماني الذي ورد في النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي[2] وقد مارس مجلس النواب دوره الرقابي من خلال دعوة وزيري المالية والتخطيط لمناقشة عدد من المواضيع وكذلك محافظ البنك المركزي العراقي وعدد من المسؤولين في وزارات المعنية بتطبيق التشريعات ومنها قانون الموازنة العامة للدولة وكذلك الحسابات الختامية والضرائب والرسوم وكذلك فيما يتعلق بتوفير التخصيصات المالية من رواتب واجور الموظفين الذين يتم تعيينهم او التعاقد معهم وكذلك فيما يتعلق بالبنك المركزي لمناقشة قيام المصارف بفتح القروض للأفراد واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض تحسين مستواهم المعاشي ورفع مستوى دخلهم[3].

ثانيا: الرقابة الشعبية ورقابة الراي العام والاعلام

هذه الوسائل الرقابية الثلاثة ذات اثر كبير بالرقابة على اثر التشريعات المالية في تحقيق الأمن الأسري فلا طالما كانت الرقابة الشعبية ورقابة الري العام والاعلام رقابه تمارس ضغطها على سلطات الدولة هيئاتها من اجل تحسين مستوى الخدمات بكافه انواعها وان ذلك لا يتحقق الا من خلال تعديل او الغاء او تشريع تشريعات جديدة ، وكان للتشريعات المالية نصيب منها ولا سيما التظاهرات الشعبية التي خرجت عام ٢٠١٩ والتي كان لها مطالب كثيره جدا وأدت الى استقالة الحكومة نتيجة لعدم قدرتها للاستجابة الى كثير من المطالب العامة والتي كان لها اثرا بتحسين واقع الخدمات العامة وتعديل عدد من التشريعات المالية والتي ساهمت تحقيق الامن الاسري.

ثالثا: رقابة الهيئات المستقلة:

لضمان تنفيذ التشريعات المالية بالشكل الصحيح وهل ان هذه التشريعات تساهم في تحقيق الأمن الأسري؟ فقد اوجد المشرع اجهزة رقابية مستقلة تتولى الرقابة ومن هذه الجهات:-

١ـ رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي:

تعد رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي المالية من اقدم المؤسسات الرقابية في العراق وقد تم تأسيسه عام ١٩٢٧ وقد جرى عدة تعديلات على قوانينه الى ان صدر قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنه ٢٠١١ والذي اجاز للديوان ممارسه دوره الرقابي على الجهات التي تتولى تنفيذ القوانين ومنها الجهات التي تتولى تنفيذ التشريعات المالية من هيئات الدولة وتشكيلاتها ، وتعد رقابته رقابة شاملة محاسبية وقابة تقويم الأداء لكافة وحدات الانفاق ، وتضمنت تقارير ديوان الرقابة المالية الكثير من الملاحظات حول تنفيذ التشريعات المالية وطلبت من الجهات ذات العلاقة تجاوز هذه الملاحظات وتلافيها[1] وبذلك تساهم رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تحقيق الأمن الأسري من خلال مهامه واختصاصاته الرقابية والاستشارية .

٢ـرقابة هيئة النزاهة الاتحادية :

تعد هيئة النزاهة من الجهات المستقلة الفعالة التي تمارس مهامها واختصاصاتها بموجب قانونها رقم ٣٠ لسنه ٢٠١١المعدل والذي حدد لها العديد من الوسائل الرقابية التي تستطيع ممارستها ومنها التحري التحقيق والإحالة الى القضاء والاشراف والمتابعة، وقد سعت هيئة النزاهة ومنذ تأسيسها بالأمر رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ (الملغي) بالحفاظ على المال العام وحسن استخدامه ومنع الإساءة في التصرف فيه وإشاعة ثقافة المواطنة وثقافة النزاهة. وقد ساهمت هيئة النزاهة خلال السنوات السابقة باسترداد الكثير من المبالغ المالية وحسب ما ورد في تقاريرها السنوية بهذا الخصوص[2].

٣ـ رقابة البنك المركزي العراقي:

يمارس البنك المركزي العراقي وبموجب قانونه رقم ٥٦ لسنه ٢٠٠٤ المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنه ٢٠١٧ العديد من الاعمال والمهام المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية وادارة المصارف وتنظيم عملها ومراقبتها. وتضمن القانون انشاء محكمه الخدمات المالية[3]التي تتولى النظر بالطعون المقدمة على قرارات البنك المركزي.

رابعا: الرقابة الإدارية:

تتعدد رقابة الاجهزة الإدارية على التشريعات المالية واثرها في تحقيق الأمن الأسري ،فهي تكون على انواع اهمها :

١ـ الرقابة الإدارية الخارجية:

وهي الرقابة التي تقوم بها جهات إدارية خارجية ، وتمثل هذه الجهات بكل من مجلس الوزراء ووزارتي التخطيط و المالية وكل بحسب اختصاصه وصلاحياته ومهامه لتحقيق هدف الحفاظ على الاموال العامة وحسن استخدامها بما يضمن تحقيق المصلحة العامة ومنها تعزيز الامن الاسري[1].

٢- الرقابة الإدارية الداخلية:

وهي الرقابة التي تمارسها الجهات الإدارية ذاتها وتتمثل برقابه الوزير المختص ورقابة الرئيس الاعلى على مرؤوسه وهيئات الرقابة والتدقيق الداخلي التي لها أهمية كبيرة في تنظيم عمليات الانفاق والتحصيل المالي وتدقيقها وبما يسهم في تحقيق دور هذه التشريعات المالية في تحقيق الامن الاسري يساهم في تحقيق الأمن الأسري والذي ينعكس بدوره على الامن السياسي والاجتماعي .

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث فقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات سوف يتم بيانها وفقا للاتي :-

اولا/ الاستنتاجات

١- ان للتشريعات المالية علاقة وثيقة بالأمن الأسري من خلال النصوص التي تضمنتها والتي ممكن ان تساهم في تحقيق الاستقرار الاسري.
٢- ان للأمن الاسري أهمية كبيرة في استقرار النظام السياسي والاجتماعي ، ولذلك اهتمت به الدولة اهتماما كثيرا من خلال مختلف التشريعات العامة ومن ضمنها التشريعات المالية.
٣- هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات المالية والتي تؤثر بشكل كبير في تحقيق الأمن الأسري لذلك تسعى الدولة الى مواجهة تلك التحديات وتجاوزها.
٤- ان تطبيق التشريعات المالية له اثار متعددة في تحقيق الأمن الأسري وهذه الاثار قد تكون اقتصادية او اجتماعية او صحية اوتعليمية.
٥- على الرغم من ان التشريعات المالية متشابهة مع التشريعات الاخرى من حيث الاثرفي الأمن الأسري الا ان لها خصوصيتها وطبيعتها الخاصة التي تجعل لها اثرا مميزا يختلف عن بقية التشريعات الاخرى.
٦- تتنوع وتتعدد الرقابة على اثر التشريعات المالية في تحقيق الأمن الأسري الى القضائية والرقابة غير القضائية وقد اثبتت الرقابة بأنواعها المتعددة دورها الفعال في تفعيل التشريعات المالية واثارها في الامن الاسري.

ثانيا/ المقترحات

١. نظرا لأهمية الأمن الأسري لابد ان تكون هناك تشريعات تتعلق بالأمن الأسري بدلا من تشتتها وتبعثرها بين التشريعات العامة والخاصة.
٢. استحداث قضاء مالي المتخصص بالنظر بالمنازعات وعلى عدة مراحل بالنظر بالمنازعات المالية بين الإدارة والافراد او ما بين الإدارات المالية.
٣. العمل على اعداد واقرار قانون الموازنة العامة للدولة في المواعيد المحددة لها وبالتالي لا يمكن الصرف من الموازنة التشغيلية او الاستثمارية دون إقرار الموازنة العامة للدولة.
٤. يجب ان يكون للقضاء الدستوري في حال عدم اقرار الموازنة او التأخر في اقرارها اسوة بما سار عليه العمل في المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المجلس الدستوري الفرنسي بشأن عدم اقرار الموازنة او التأخر في اقرارها.
٥. العمل على تعدد وتنوع الايرادات العامة من القطاعات الانتاجية والخدمية لغرض مواجهه الازمات المالية التي قد تمر بها البلاد جراء انخفاض اسعار النفط او الاحوال الطارئة لاسيما ان العراق تتوافر فيه مقومات تنوع الايرادات من مصادرها المختلفة.
٦. استخدام الطرق الحديثة في جباية الايرادات العامة للدولة واستخدام مفاهيم الحوكمة الإلكترونية لأنها سوف تؤدي الى تنظيم عملية جباية لتلك الايرادات.
٧. وضع التشريعات المالية لتشجيع القطاع الخاص وتهيئه فرص عمل للأفراد لكي تضمن تحقق الامن الاسري.

الهوامش:

١. ابن منظور . لسان العرب . بدون سنة طبع. ج ٣. ص٢١٢.
٢. ابن منظور . المصدر السابق. بدون سنة طبع. ص٢١٣.
٣. الفيروز ابادي. القاموس المحيط. ج٤.ص٣٢٢.
٤. د. محمد عبدالله العربي -أصول علم المالية والتشريع المالي -الإسكندرية .مطابع رمسيس ١٩٥٣ ج١ ص٦٧.
٥. د. محمد عبدالله العربي -المصدر نفسه ص٧٠.
٦. د. عبد الحسن منصور لفته الشمري. اثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي. دار العلمين للنشر. ٢٠١٧.ص٩٤.
٧. د. عائدة علي عيسى -الاتجاهات الحديثة للسياسة الضريبية في ضل العولمة – دراسة مقارنة .بيروت .منشورات زين الحقوقية .٢٠٢٠ ص٢١٣.
٨. د. محمد عبد الله العربي. المصدر السابق ص٢١٠.
٩. د. محمد عبد الله العربي. مصدر سابق. ص٢٠٧.
١٠. ابن منظور. لسان العرب. مصدر سابق. ج ٥.ص١٠٣.
١١. ابن منظور. لسان العرب. مصدر سابق. ج٥.ص١٠٣.
١٢. د.احلام حمود الطير -العنف الاسري مظاهره-أسبابه-علاجه. الطبعة الأولى - ٢٠١٥-الكويت.ص١١٨.
١٣. د. مثنى عبد الحسين طربوش. المصدر نفسه ص٢١٦.

١٤. د. احمد جاسم نعوش. الامن الاسري والعلاقات الاجتماعية. الطبعة الأولى. القاهرة . ص٦٧.
١٥. د. احمد جاسم نعوش. المصدر نفسه. ص٦٨.
١٦. د.فيرزوين شنوف -الاتجاهات الحديثة في نظرية الذمة المالية -القاهرة.دار الفكر الجامعي ٢٠١١-ص١٧٤.
١٧. د. هشام عبد الحسن. اثر الازمة السياسية في التنمية الاقتصادية – دراسة لنموذج الجزائر.٢٠٢٢.ص١٢٢.
١٨. د. حازم علي ترجي. الدورة الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. الجزائر. ٢٠١٦.ص٢١٨.
١٩. د. فاضل شاكر الواسطي. اقتصاديات المالية العامة. بغداد. مطبعة المعارف. ١٩٧٣.ص٢٩٢.
٢٠. د. عائدة علي عيسى .مصدر سابق ص١٤٢.
٢١. د. محمد محمود حميدي. اثر إساءة استعمال حرية التعبير عن الرأي على الامن العام في العراق.٢٠١٩. ص١١٨
٢٢. د.الاء عبدالحسين هادي -الازدواج الضريبي بين وفرة التحصيل وارهاق المكلفين -دراسة مقارنة .معهد الدراسات العربية ٢٠٢٤-ص١٧.
٢٣. د. صعب ناجي عبود . سلطة الإدارة في تحقيق الامن الغذائي. محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه في معهد العلمين للدراسات العليا ٢٠٢١-٢٠٢٢. ص٥٧.
٢٤. د. صعب ناجي عبود. المصدر نفسه ص ٥٨
٢٥. د. محمد ندا محمد لبده -الاستثمار التحويلي ودوره في تنمية الاقتصاد العالمي والحد من حدوث الازمة المالية -الإسكندرية -دار الفكر الجامعي٢٠١٥ ص١٣٢.
٢٦. د. اكرم إبراهيم حماد -الرقابة المالية في القطاع الحكومي .بدون سنة طبع ص١٧٣
٢٧. د. صعب ناجي عبود. الرقابة الإدارية واثرها على سير المرفق العام بانتظام واطراد. محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا في معهد العلمين للدراسات العليا.٢٠٢٠- ٢٠٢١. ص٩١.
٢٨. د. صعب ناجي عبود . مصدر سابق. ٩٢

قائمة المصادر والمراجع:-

أولا/ المعاجم اللغوية

١. ابن منظور .لسان العرب. بدون سنة طبع .ج٣.
٢. الفيروز ابادي .القاموس المحيد.ج٤.

ثانيا/ الكتب القانونية

٣- د.الاء عبدالحسين هادي-الازدواج الضريبي بين وفرة التحصيل وارهاق المكلفين -دراسة مقارنة .معهد الدراسات العربية ٢٠٢٤.
٤- د.اكرم إبراهيم حماد .الرقابة المالية في القطاع الحكومي بدون سنة طبع
٥- د.احلام حمود المطيري -العنف الاسري مظاهرة .اسبابه .علاجه -الطبعة الأولى -الكويت ٢٠١٥
٦- د.احمد جاسم نعوش.الامن الاسري والعلاقات الاجتماعية .الطبعة الأولى .القاهرة.
٧- د. حازم علي ترجي. الدورة الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .الجزائر.٢٠١٦.
٨- د. صعب ناجي عبود . سلطة الإدارة في تحقيق الامن الغذائي. محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا في معهد العلمين للدراسات العليا.٢٠٢٢,٢٠٢١.
٩- ---------- الرقابة الإدارية واثرها على سير المرفق العام بانتظام واطراد. محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا في معهد العلمين للدراسات العليا.٢٠٢٠- ٢٠٢١.
١٠- د. عبد الحسن منصور لفته الشمري. اثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي. دار العلمين للنشر. ٢٠١٧.
١١- د. فاضل شاكر الواسطي. اقتصاديات المالية العامة. بغداد. مطبعة المعارف. ١٩٧٣.
١٢- د. محمد عبد الله العربي. أصول علم المالية العامة والتشريع المالي. الإسكندرية. مطابع رمسيس. ١٩٥٣.
١٣- د. محمد محمود حميدي. اثر إساءة استعمال حرية التعبير عن الرأي على الامن العام في العراق. دار العلمين للطباعة والنشر. النجف.٢٠١٩.
١٤- د. محمد علي احمد لبده . لاستثمار التمويلي ودورة في تنمية الاقتصاد العالمي والحد من حدوث الازمات المالية -الإسكندرية .دار الفكر الجامعي ٢٠١٥.
١٥- فيرزوين شنوف -الاتجاهات الحديثة في نظرية الذمة المالية .القاهرة - دار الفكر الجامعي -٢٠١١.
١٦- د. هشام عبد الحسن. اثر الازمة السياسية في التنمية الاقتصادية – دراسة لنموذج الجزائر.٢٠٢٢.

ثالثاً/ القوانين والأنظمة والتعليمات

١- قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل.
٢- قانون ضريبة العرصات رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل.
٣- قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل .
٤- قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١.
٥- قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣لسنة ١٩٨٢ المعدل.

٦- قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل.
٧- قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.
٨- قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨قانون تعديل الغرامات المفروضة بقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وتعديله القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩.
٩- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠.
١٠- قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.
١١- قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١.
١٢- قانون مجلس الدولة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧.
١٣- نظام البعثات والزمالات والمساعدات المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٨.
١٤- قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.
١٥- قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠.
١٦- قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢.

رابعاً/ الاحكام والقرارات القضائية

١- قرار المحكمة الاتحادية رقم ٥٣ الامر ولائي/٢٠٢٣.
٢- قرار المحكمة الاتحادية ذي العدد ١٩٠/ اتحادية٢٠٢٣.